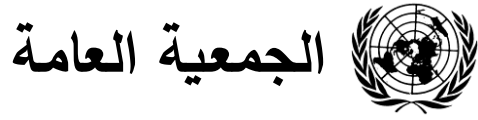


Distr.: General
1 February 2024
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التدابير اللازمة لتقليل التأثير الضار لتغير المناخ على الأعمال الكامل للحق في الغذاء إلى أدنى حد ممكن

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يحدد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 9/50، تدابير للتقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثير الضار لتغير المناخ على الأعمال الكامل للحق في الغذاء. ويركز المفوض السامي على النظم الاجتماعية والاقتصادية، ويعرض خمسة مسارات توّضح كيف يمكن للتدابير القائمة على حقوق الإنسان أن تسهم في التقليل إلى أدنى حد من التأثير الضار لتغير المناخ على الأعمال الكامل للحق في الغذاء، وكيف يمكن للتحوّل في المنظومات الغذائية أن يساعد، في الوقت ذاته، على التخفيف من تغير المناخ.

* أُنشئ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/50، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والخمسين يحدد فيه التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثير الضار لتغير المناخ على الأعمال الكامل للحق في الغذاء، مراعيًا حلقة النقاش والتحاور اللذين شهدتهما الدورة الثالثة والخمسون للمجلس. ويستند هذا التقرير إلى تقرير الأمين العام لعام 2023 بشأن الآثار الضارة لتغير المناخ على الأعمال الكامل للحق في الغذاء الصادر بشأنه تكليف في القرار نفسه⁽¹⁾.

2- وثمة قدرة في الوقت الراهن على إطعام العالم. ومع ذلك، يُلاحظ نتيجة لتغير المناخ والفقر وعدم المساواة والنزاعات والتوزيع غير المتكافئ للموارد، من بين عوامل أخرى، أن الجوع وسوء التغذية في العالم آخذان في الارتفاع، في حين لا يزال الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، الرامي إلى القضاء على الجوع، بعيد المنال. ففي عام 2023، كان أكثر من 333 مليون شخص يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي⁽²⁾. ويمثل هذا الرقم زيادة قدرها 200 مليون شخص تقريباً مقارنة بمستويات ما قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن المتوقع أن يتكبد ما يقرب من 600 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي في عام 2030⁽³⁾. ويمثل تغير المناخ أحد الأسباب الرئيسية للارتفاع غير المسبوق في الجوع على الصعيد العالمي⁽⁴⁾. فالظواهر المفاجئة والبطيئة الحدوث، مثل موجات الحر، وظاهرة التملح، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات، والجفاف، كلها عوامل لها تأثير متزايد على المنظومات الغذائية في جميع أنحاء العالم⁽⁵⁾. وتتضمن نتائج استخلاص الحصيلة العالمية الأولى بموجب اتفاق باريس، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة والعشرين، في عام 2023، الاعتراف بالأولوية الأساسية التي تكتسبها مسألة حماية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع ومعالجة أوجه الضرر التي تلحق بنظم إنتاج الأغذية بصفة خاصة جراء التأثيرات الضارة لتغير المناخ⁽⁶⁾. ويُبرز الترابط بين انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ التداخل الموجود بين الحق في الغذاء والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

3- وفي هذا التقرير، يستكشف المفوض السامي الأوجه التي تتقاطع من خلالها النظم الاجتماعية والاقتصادية مع تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، ويعرض خمسة مسارات توضح كيف يمكن للتدابير القائمة على حقوق الإنسان أن تساهم في التقليل إلى أدنى حد من التأثير الضار لتغير المناخ على الأعمال الكامل للحق في الغذاء، وكيف يمكن للتحويل في المنظومات الغذائية أن يساعد، في الوقت نفسه، في التخفيف من تغير المناخ.

(1) A/HRC/53/47.

(2) World Food Programme (WFP), "A global food crisis", available at <https://www.wfp.org/global-hunger-crisis>.

(3) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), International Fund for Agricultural Development (IFAD), United Nations Children's Fund (UNICEF), WFP and World Health Organization (WHO), *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023: Urbanization, Agrifood Systems Transformation and Healthy Diets across the Rural-Urban Continuum* (Rome, FAO, 2023), p. vii.

(4) المرجع نفسه.

(5) انظر A/HRC/53/47.

(6) انظر FCCC/PA/CMA/2023/L.17 (2023).

ثانياً - لمحة عامة

4- سلط تقرير الأمين العام لعام 2023، فضلاً عن حلقة النقاش والتحاور اللاحقين، الضوء على الكيفية التي تتقاطع بها مجموعة واسعة من العوامل مع الآثار الضارة لتغير المناخ لئسهما معاً في حدوث انتهاكات للحق في الغذاء⁽⁷⁾. ويركز المفوض السامي في هذا التقرير تحديداً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ويوجز التدابير والسياسات اللازمة للتصدي لتلك الانتهاكات من منظور الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان. ويتميز هذا الاقتصاد المنشود بتركيزه على الإنسان والكوكب في جميع السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويرمي إلى ضمان أن تسترشد السياسات الإنمائية والاقتصادية والصناعية والتجارية، وقرارات الاستثمار، وتدابير حماية المستهلك وخياراته، فضلاً عن العمليات التجارية والمنتجات والخدمات، بقواعد ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء وفي بيئة صحية. ويسعى الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان إلى القضاء على التمييز والحد من أوجه عدم المساواة - الحالية والتاريخية على حد سواء - من خلال الاستثمار في حقوق الإنسان وتقنيك الحواجز الهيكلية التي تحول دون المساواة على الصعيدين القطري والدولي.

5- وإلى جانب التأثيرات المناخية الضارة، يمكن أن يؤدي التركيز الضيق على النمو الاقتصادي والسعي إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح على نحو يتجاهل الاستدامة وإتاحة الوصول إلى الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه وتوافره إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي⁽⁸⁾. وينبغي أن يكون التمسك بالحقائق المتراپطين المتمثلين في الحق في الغذاء والحق في البيئة الصحية، على الصعيدين المحلي والدولي، حجر الزاوية في السياسات الاقتصادية. ولتقادي انعدام الأمن الغذائي، ينبغي للتدابير الشمولية الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثير الضار لتغير المناخ على الحق في الغذاء أن تتوخى تكييف المنظومات الغذائية على نحو منهجي مع تغير المناخ، ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي، والتحوط من التأثيرات السلبية للتدابير المناخية على حقوق الإنسان. وينبغي للمنظومات الغذائية أن تراعي الحق في الغذاء والحق في بيئة صحية وأن تتيح حمايتهما والوفاء بهما. وفي الوقت نفسه، يجب إيلاء الأولوية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الحد من البصمة الكربونية للمنظومات الغذائية.

6- ودعا مجلس حقوق الإنسان في قراره 9/50 الدول إلى جملة أمور منها تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين فيما يتصل بتدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه من أجل مساعدة البلدان النامية، بما في ذلك على صعيد التمويل. وحث المجلس الدول على تعزيز وتنفيذ سياسات ترمي إلى تقوية التعاون الدولي من أجل إعمال الحق في الغذاء للجميع، بما يتسق مع الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ، وحثها أيضاً على السعي إلى إعمال الحق في التنمية، بما في ذلك عن طريق معالجة أوجه عدم المساواة في توزيع الأغذية والوصول إليها، واستخدام طرائق لإدارة المنظومات الغذائية يمكن التنبؤ بها وتقوم على الإنصاف والشفافية وتعزيز حقوق الإنسان. وحث مؤتمر الأطراف، في سياق نتائج الحصيلة العالمية الأولى لاتفاق باريس، الأطراف على زيادة الطموح وتحسين إجراءات التكيف والدعم من أجل تحقيق جملة

(7) [A/HRC/53/47](https://www.unhcr.org/refugees/53/47). انظر أيضاً حلقة النقاش المتعلقة بالتأثيرات الضارة لتغير المناخ على حقوق الإنسان، التي تناولت موضوع "التأثير الضار لتغير المناخ على الأعمال الكاملة للحق في الغذاء"، وهي متاحة في: <https://webtv.un.org/en/asset/k1v/k1vwxyqcut>؛ وانظر جلسة التحاور بشأن تقرير الأمين العام عن تغير المناخ والحق في الغذاء، الجزء 1 (متاح في: <https://webtv.un.org/en/asset/k1c/k1c1z53f8a>) والجزء 2 (متاح في: <https://webtv.un.org/en/asset/k1s/k1spzpihu3>).

(8) انظر Sarah Saadoun and Lena Simet, "Reimagine global food systems to prevent hunger and protect rights", Human Rights Watch, 20 May 2022.

أهداف من بينها إقامة نظم للإنتاج الغذائي والزراعي ولتوزيع وتوريد الأغذية قادرة على تحمل المناخ، وزيادة الإنتاج المستدام والمتجدد، وتعزيز الوصول العادل إلى الغذاء والتغذية الكافيين للجميع، داعياً أصحاب المصلحة من غير الأطراف إلى الإسهام في هذا المنحى.

7- ويقتضي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدوره أن تتخذ الدول، منفردة أو عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، خطوات من أجل الأعمال التدريجي الكامل للحقوق المعترف بها في العهد، بما في ذلك الحق في الغذاء (المادة 2). ويقتضي العهد أيضاً أن تتخذ الدول الخطوات المناسبة لضمان إعمال الحق في الغذاء والتوزيع العادل للإمدادات الغذائية على الصعيد العالمي في ضوء الاحتياجات (المادة 11). ومن منظور عام، ينبغي أن يُسترشد في السياسات وجهود التمويل المتعلقة بالمناخ والأغذية بالالتزامات حقوق الإنسان ذات الصلة وبالقانون الدولي، بما يراعي المبادئ المتمثلة في التضامن، والعدالة المناخية، والإنصاف، وإلزام الملوث بجبر الضرر، والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، ومراعاة اختلاف القدرات، والمسؤوليات التاريخية.

8- وعلى الرغم من الالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسان وتغير المناخ، تظل الانبعاثات العالمية، بما في ذلك الانبعاثات الناجمة عن المنظومات الغذائية، مستمرة في الارتفاع. ويؤدي ضعف التخفيف من أسباب تغير المناخ إلى تزايد تواتر الظواهر المفاجئة أو البطيئة الحدوث. ونتيجة لعدم كفاية التكيف والقيود التي تعرقه، لا تزال هذه الظواهر تُلحق على نحو متعاقم خسائر وأضراراً بالفئات الهشة، لا سيما في البلدان النامية، مما يؤثر بشدة على حقوق الإنسان الواجبة لها، بما في ذلك حقها في الغذاء والتغذية⁽⁹⁾. ويقع أثر الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ في المقام الأول على المنظومات الزراعية والغذائية والفئات المجتمعية التي تنشط فيها أو تعتمد عليها. فالزراعة هي القطاع الذي كثيراً ما يرد ذكره في المساهمات المحددة وطنياً بسبب تأثره بالخسائر والأضرار⁽¹⁰⁾. وفي الفترة بين عامي 2008 و2018، أدت الكوارث إلى خسائر فُدرت بنحو 108,5 بلايين دولار مردها انخفاض المحاصيل والثروة الحيوانية في أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁽¹¹⁾. ولم يواكب التمويل المخصص للتصدي لتغير المناخ الحاجة المتزايدة إليه. ويُقدر أن قيمة الفجوة المالية في مجال التكيف تتجاوز بنسبة تتراوح بين 10 أمثال و18 مثلاً قيمة التدفقات الدولية الحالية⁽¹²⁾.

ثالثاً - التدابير الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من التأثير الضار لتغير المناخ على الأعمال الكامل للحق في الغذاء

9- في ضوء هذه الخلفية، أصبحت حاجة الدول إلى تكثيف التدابير للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. ولضمان إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء، يجب على الدول أن تكفل على وجه الاستعجال إدماج حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في جميع نظمها الاقتصادية وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية. ويتضمن هذا الفرع لمحة عامة عن التدابير

(9) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 9/50.

(10) FAO, Loss and Damage in Agrifood Systems: Addressing Gaps and Challenges (Rome, 2023), p. x

(11) FAO, The Impact of Disasters and Crises on Agriculture and Food Security: 2021 (Rome, 2021), p. 28

(12) United Nations Environment Programme (UNEP), Adaptation Gap Report 2023: Underfinanced. Underprepared. Inadequate Investment and Planning on Climate Adaptation Leaves World Exposed (Nairobi, 2023), p. 30

الملموسة التي يمكن اتخاذها لمعالجة التأثير الضار لتغير المناخ على الأمن الغذائي وعن دور المنظومات الغذائية في تغير المناخ، بما في ذلك ما يلي: (أ) النهوض بتدابير منصفة وقائمة على الحقوق للتخفيف من تغير المناخ في الجوانب المتعلقة بالمنظومات الغذائية؛ (ب) النهوض بنظم الحماية الاجتماعية الشاملة لتعزيز القدرة على التحمل من أجل الوفاء بالحق في الغذاء في سياق تأثيرات المناخ؛ (ج) معالجة أدوار ومسؤوليات مؤسسات الأعمال التجارية فيما يتعلق بتأثيرات المناخ على التمتع الكامل والفعال بالحق في الغذاء؛ (د) تعبئة التمويل وتعزيز السياسات الاقتصادية والتجارية لإعمال الحق في الغذاء في سياق تغير المناخ؛ (هـ) تعزيز البيئات النظيفة والصحية والمستدامة والنهوض بسياسات منصفة في مجال الأراضي لصون الحق في الغذاء.

ألف- النهوض بتدابير منصفة وقائمة على الحقوق للتخفيف من تغير المناخ في الجوانب المتعلقة بالمنظومات الغذائية

10- ثمة في الوقت الراهن تأزر سلبي بين المنظومات الغذائية الصناعية وتغير المناخ المستقل يدور في حلقة مفرغة تدفعها السياسات غير المستدامة⁽¹³⁾. وتنتج المنظومات الغذائية ما يقرب من ثلث انبعاثات غازات الدفيئة العالمية⁽¹⁴⁾. وتقع على عاتق الدول التزامات بالتخفيف من جميع مصادر انبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك من خلال إحداث تحول في المنظومات الغذائية. ونص إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المرنة والعمل المناخي على أن أي مسار لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل لاتفاق باريس تحقيقاً كاملاً يجب أن يشمل الزراعة والمنظومات الغذائية، وورد في الإعلان أن الزراعة والمنظومات الغذائية يجب أن تشهد تكيفاً وتحولاً عاجلين⁽¹⁵⁾. فالانتقال إلى منظومات غذائية مستدامة ومنصفة وقادرة على تحمل المناخ ومسترشدة بحقوق الإنسان وكفيلة بإتاحة تمتع الجميع بالحق في الغذاء، بما يشمل الأجيال الحالية والمقبلة، أمر ضروري لتقليل تأثيرات المناخ على الغذاء إلى أدنى حد والعكس بالعكس⁽¹⁶⁾.

11- وتتطلب مبادئ الإنصاف، والعدالة المناخية، وإلزام الملوث بجبر الضرر، والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، ومراعاة اختلاف القدرات أن تعالج تدابير التخفيف من تغير المناخ ما تركزس من المظالم وأوجه عدم المساواة والتمييز، في الماضي والحاضر، وأن تسترشد بالمسؤوليات التاريخية. ويقع الالتزام الأساسي بالتخفيف على عاتق البلدان المتقدمة. واستناداً إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنتجت بلدان مجموعة الـ 20 ما يقرب من 80 في المائة من الانبعاثات التاريخية، ولم تسهم أقل البلدان نمواً إلا بنسبة 4 في المائة من الانبعاثات⁽¹⁷⁾. وفي حين أن نصيب الفرد من الانبعاثات الإقليمية لمجموعة الـ 20 بلغ في المتوسط 7,9 أطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2021، لم يتعد نفس المتوسط

(13) A/76/237، الفقرتان 11 و12.

(14) M. Crippa and others, "Food systems are responsible for a third of global anthropogenic GHG emissions", *Nature Food*, vol. 2, (March 2021), pp. 198–209.

(15) انظر <https://www.cop28.com/en/food-and-agriculture>.

(16) انظر Committee on World Food Security, "Policy recommendations: agroecological and other innovative approaches for sustainable agriculture and food systems that enhance food security and nutrition", (2021)، متاح في:

https://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs2021/Documents/Policy_Recommendations_Agroecology_other_Innovations/2021_Agroecological_and_other_innovations_EN.pdf

(17) UNEP, Emissions Gap Report 2023 (Nairobi, 2023), p. XVIII.

في أقل البلدان نمواً 2,2 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون⁽¹⁸⁾. ومع ذلك، فإن أسوأ شطر من التأثير المناخي تواجهه في المقام الأول فئات تكابد انعدام الأمن الغذائي في البلدان والمجتمعات الأقل استقامة من التنمية الصناعية والأكثر تضرراً من التصنيع، وإرث الاستعمار والعبودية، فضلاً عن السياسات الاقتصادية والتجارية غير العادلة. ويمكن للنهج القائم على حقوق الإنسان أن يساعد في توجيه العمل عبر مسارات تخفيف منصفة، بما في ذلك في سياق معالجة الأسباب الجذرية والعواقب المحففة والتمييزية وغير العادلة لأزمة الكوكب الثلاثية الأبعاد، استناداً إلى المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة فيما يتصل بالحد من الانبعاثات⁽¹⁹⁾. وينبغي لسياسات التخفيف أن تعزز الحقوق والأمن الغذائي، وتراعي أوجه عدم المساواة في حصص الانبعاثات على الصعيد العالمي، وتتصدى للتركز الشديد للثروات والملكية، في سياق من سماته أن الأقلية تنتج قدرأ غير متناسباً من الانبعاثات في العالم⁽²⁰⁾.

12- وينبغي أن تشمل التدابير الرامية إلى الحد بشكل منصف من انبعاثات المنظومات الغذائية تحولات مناسبة في الإنتاج والاستهلاك ومن منظور النظام الغذائي وفقد الأغذية وهدرها. فعلى سبيل المثال، وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من شأن إنتاج المزيد من الأغذية النباتية الموجهة للاستهلاك البشري المباشر بدلاً من الاعتماد على الثروة الحيوانية أن يسهم بمقدار كبير في الحد من تغير المناخ⁽²¹⁾. وينبغي للبلدان المتقدمة التي تستهلك كميات غير متناسبة من اللحوم على مستوى العالم أن تقود عملية اعتماد سياسات تخفيف تصب في الابتعاد عن المنظومات الغذائية العالية الانبعاثات⁽²²⁾. ويمكن للتدابير المتخذة على صعيد الطلب، حيثما كان ذلك ممكناً، مثل التحول إلى المنظومات الغذائية المستدامة والأغذية المستمدة من مصادر محلية، بموازاة مع الحد من فقد الأغذية وهدرها، أن تزيد من خفض الانبعاثات⁽²³⁾. وينبغي للمستهلكين، حيثما توفرت لهم القوة الشرائية، أن يراعوا التأثير الحقوقي لخياراتهم الغذائية على الآخرين، وأن يتحولوا صوب ممارسات مستدامة ومعززة للحقوق.

13- ويمثل النقل، بما في ذلك في مجال التجارة، الذي غالباً ما يعتمد على الوقود الأحفوري، ما بين 5 و11 في المائة من انبعاثات المنظومات الغذائية العالمية⁽²⁴⁾. وينطوي نقل الأغذية أيضاً على اتجاه يؤدي إلى فقد الطعام وهدره، ويتطلب معالجة على صعيد التعبئة والتغليف واستعمال المواد الحافظة وغيرها، مما يزيد من التأثيرات البيئية الضارة. وعلى نطاق أوسع، تؤدي السياسات الموجهة نحو التصدير إلى نقل إنتاج الأغذية الكثيف الكربون وغيره من الإنتاجات وما يرتبط بها من انبعاثات من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات النامية بالاعتماد على التجارة العالمية، وهو اتجاه ينتج عنه عدم التعامل على

(18) المرجع نفسه، الصفحتان XVII و7.

(19) انظر A/77/549؛ و FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable* (Rome, 2022)

(20) Oxfam International, *Climate Equality: A Planet for the 99%* (2023).

(21) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, and New York, Cambridge University Press, 2022), p. 799

(22) Sophie Boehm and others, *State of Climate Action 2023* (Bezos Earth Fund, Climate Action Tracker, Climate Analytics, ClimateWorks Foundation, NewClimate Institute, United Nations Climate Change High-Level Champions and World Resources Institute, 2023), p. 6

(23) FCCC/SB/2023/9، الفقرة 128.

(24) UNEP, *Emissions Gap Report 2022*, p. 60

النحو المناسب مع انبعاثات الاستهلاك المرتبطة بالتجارة⁽²⁵⁾. ومع أن الإنتاج الموجه صوب التصدير يمكن أن يولد إيرادات، فهو قد يؤدي إلى أضرار بيئية، بما في ذلك زيادة انبعاثات الكربون. ومن الإشكالات المطروحة في هذا الصدد أن الاستهلاك غير المستدام في البلدان المتقدمة يستعين بمصادر خارجية لإنتاج مولّد للانبعاثات دون أن تُعزى انبعاثاته المؤدية إلى تغير المناخ إلى البلدان المتقدمة في معظم نظم محاسبة الكربون، التي عادة ما تتسبب هذه الانبعاثات إلى بلدان الإنتاج. وينبغي للدول أن تنظر في سبل حساب الانبعاثات الكامنة في التجارة والتخفيف منها، مثل تجارة الأغذية، بما في ذلك عن طريق مزيد من التركيز على حساب الانبعاثات في مكان استهلاك المنتجات والخدمات.

14- وينبغي إيلاء عناية خاصة لضمان ألا تشكل جهود التخفيف مخاطر على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء. وينبغي أن تكون تدابير التخفيف قائمة على الحقوق وأن تكفل التحوط من مخاطر حقوق الإنسان المذكورة آنفاً. وينبغي لها أيضاً أن تكفل للأشخاص الأكثر تضرراً من تغير المناخ، ومن تدابير التخفيف الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، المشاركة على نحو مُجد في الانتقال العادل والاستفادة منه. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير لتجنب أن يؤثر التخفيف من تغير المناخ تأثيراً ضاراً على توافر الأغذية والقدرة على تحمل تكاليفها وإتاحة وقت كاف يسمح للفئات النشطة في مجال المنظومات الغذائية بالتكيف مع تدابير التخفيف.

باء - النهوض بنظم الحماية الاجتماعية الشاملة لتعزيز القدرة على التحمل من أجل الوفاء بالحق في الغذاء في سياق تأثيرات المناخ

15- تقترن الأزمة المناخية بتفاقم الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى استمرار الضعف ويسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرة على التحمل⁽²⁶⁾. وتمثل إتاحة الضمان الاجتماعي الأساسي عنصراً حاسماً في كفالة استمرار وصول الناس إلى الغذاء الجيد والقدرة على تحمل تكاليفه، وتقليل مخاطر المناخ إلى أدنى حد، ومعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ⁽²⁷⁾. وقد سلمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن دمج تدابير التكيف مع المناخ في الحماية الاجتماعية يعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ ويجلب فوائد مشتركة قوية على صعيد الأمن الغذائي⁽²⁸⁾. ويتيح الضمان الاجتماعي أيضاً خفض الحاجة إلى المساعدة الطارئة من خلال تعزيز الأمان الاقتصادي والاستقلال الذاتي، بما في ذلك في أوقات الأزمات المناخية والأزمات الأخرى.

16- ويشكل تعميم الحماية الاجتماعية الأساسية حقاً من حقوق الإنسان تقر به المادتان 22 و25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو يتطلب أن يحصل جميع الناس على استحقاقات كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الغذاء. وتشدد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 19(2007)، على أن نظم الضمان الاجتماعي تسهم في الحد من الفقر وعدم المساواة والتخفيف من حدتها. وبالتالي يصب الضمان الاجتماعي أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت منظمة

(25) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change* (Cambridge, United Kingdom, and New York, Cambridge University Press, 2022), pp. 244 and 245.

(26) انظر (2022) International Panel of Experts on Sustainable Food Systems, "Another perfect storm?"

(27) UNEP, *Adaptation Gap Report 2023*, p. XVIII; and Committee on World Food Security, "Policy recommendations"

(28) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, p. 25

العمل الدولية الحاجة إلى الحماية الاجتماعية كأداة رئيسية في تحقيق الانتقال العادل، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، ومعالجة اضطرابات المنظومات الغذائية⁽²⁹⁾. وتكفل اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952 (رقم 102) وغيرها من معايير العمل الحق في الضمان الاجتماعي وتنص على توجيهات ترمي إلى إعمال هذا الحق. وعلاوة على ذلك، سلط إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المرنة والعمل المناخي الضوء على الحاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة الجهود الرامية إلى دعم الفئات الضعيفة من خلال نهج مثل أنظمة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان. وفي هذا السياق، من شأن تدابير الضمان الاجتماعي الشاملة غير القائمة على الاشتراكات أن تؤدي دوراً فعالاً للغاية في معالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال ضمان تأمين دخل أساسي لتغطية احتياجات الغذاء والضروريات الأخرى للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة، دون ترك أي شخص خلف الركب.

17- وعلى الصعيد العالمي، كثيراً ما تضرب تأثيرات الكوارث المناخية بصورة غير متناسبة بلداناً لا تتسم فيها أنظمة الحماية الاجتماعية بالقوة الكافية للاستجابة لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن المناخ. وشهدت العديد من البلدان، في ظل الأزمات المتعددة التي توالى على مدى السنوات الماضية، مزيداً من التقلص للحيز المالي وأضحت ديونها عبئاً متزايداً، الأمر الذي فرض عليها اتخاذ تدابير تقشفية. وحد ذلك من قدرتها على تسخير استثمارات حاسمة للحماية الاجتماعية والعمل المناخي والأمن الغذائي⁽³⁰⁾. وقد سلمت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بأن الدول ذات الدخل المرتفع ينبغي أن تدعم التكيف والتخفيف في البلدان النامية من خلال المساهمة في التمويل، وأقرت بأنها يجب أن تتعاون بحسن نية في سياق بلورة الاستجابات العالمية للخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ⁽³¹⁾. ولدى قيامها بذلك، ينبغي للبلدان ذات الدخل المرتفع أن تدعم استثمار البلدان النامية في نظم الحماية الاجتماعية كخط دفاع أول ضد تأثير تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال التمويل الدولي. ويمكن أن يشمل ذلك دعم البلدان في اعتماد نظم الحماية الاجتماعية التكيفية التي تتيح التصدي لتأثيرات المناخ من خلال الجمع بين الضمان الاجتماعي وتغيير نظم إنتاج الأغذية وتوزيعها، وبالإستعانة عند الحاجة بالمساعدة الإنسانية واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث⁽³²⁾. ودعا المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى تقديم هذا الدعم إلى البلدان المنخفضة الدخل من خلال صندوق عالمي للحماية الاجتماعية⁽³³⁾. ومن شأن هذا الدعم أن يمكن البلدان المنخفضة الدخل من الحفاظ على حدود دنيا للحماية الاجتماعية في شكل استحقاقات قانونية قوية وأن يعزز عالمية حق الإنسان في الضمان الاجتماعي.

18- ويُمثّل تعزيز العمل اللائق عاملاً بالغ الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي واستدامة نظم إنتاج الأغذية⁽³⁴⁾. ومعلوم أن كثيراً من العاملين في المنظومات الغذائية يُعاملون باعتبارهم عنصراً قابلاً للاستهلاك، ويتحملون مشقة العمل في ظروف تجعل صحتهم وحياتهم عرضة للخطر، بسبب التعرض

(29) ILO, "Social protection for a just transition", Just Transition Policy Briefs (2023), pp. 1 and 3

(30) Human Rights Watch, *Bandage on a Bullet Wound: IMF Social Spending Floors and the COVID-19 Pandemic* (2023)

(31) Paris Agreement, art. 7 (6)

(32) International Food Policy Research Institute, 2022 Global Food Policy Report: *Climate Change and Food Systems* (Washington, D.C., 2022), p. 58

(33) انظر A/HRC/47/36.

(34) انظر A/HRC/54/48.

للسموم والحرارة الشديدة مثلاً، وهو وضع من شأن التأثيرات المناخية أن تؤدي إلى تفاقمه. وتؤدي التأثيرات المناخية التي تتسبب في تراجع المحاصيل الغذائية إلى نقص في فرص العمل وانكماش دخل العاملين في المنظومات الغذائية. ويجب أن تكفل السياسات والتشريعات حماية وضمان حقوق جميع العمال في مواجهة تأثيرات المناخ، بما يشمل الفلاحين والعمال الزراعيين والعاملين في القطاع غير الرسمي، استناداً إلى المعايير ذات الصلة مثل المبادئ التوجيهية السياساتية لمنظمة العمل الدولية الرامية إلى تعزيز العمل اللائق في قطاع الأغذية الزراعية⁽³⁵⁾. ويمكن أن تشمل التدابير ذات الصلة اللازمة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الضمان الاجتماعي، وسياسات العمل، والتأمين على البطالة، وإعادة تأهيل من يفقدون سبل عيشهم بسبب تأثير المناخ على إنتاج الأغذية. ويمكن للحماية الاجتماعية أيضاً أن تشمل تقديم الدعم فيما يتعلق بالغذاء وسبل العيش إلى صغار منتجي الأغذية والفلاحين المتضررين من التأثيرات المناخية، وهي فئة تضطلع أيضاً بدور رئيسي في الانتقال العادل إلى منظومات غذائية أكثر استدامة⁽³⁶⁾. ويجب دعم الحقوق ذات الصلة، مثل حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية من خلال النقابات العمالية، من أجل حماية قدرة العاملين على الدفاع عن حقوقهم⁽³⁷⁾.

19- وعلى صعيد التدابير السياساتية للحماية الاجتماعية، ينبغي للبلدان أن تنظر في تعزيز الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والقابلة للتكيف من خلال ربط نظم الحماية الاجتماعية الوطنية بتمويلات مخاطر الكوارث، الأمر الذي يمكن أن يشمل ترتيباً مسبقاً مضموناً وقابلاً للتفعيل عند حدوث تأثيرات مناخية تمس بحقوق الإنسان⁽³⁸⁾. ويمكن أن تشمل التدابير الحاسمة الأخرى ذات الصلة دعم المنظومات الغذائية التعاونية، والاستثمار في الاقتصادات الغذائية المحلية، وإنشاء احتياطات غذائية للطوارئ قائمة على تضافر مجتمعي للمساعدة في مواجهة نقص الأغذية أو ارتفاع الأسعار بسبب الصدمات المناخية، وإتاحة التمويل العادل لنظم الإنذار المبكر والتكنولوجيات المناخية لضمان الرصد الاستباقي، بما في ذلك لدعم الفئات الأكثر عرضة للخطر.

20- وبوجه عام، فمن أجل تحسين رصد المخاطر والتأثيرات المناخية التي قد تمس بحقوق الإنسان، ثمة حاجة إلى إدراج التحليل الحقوقي، بما في ذلك فيما يتعلق بالتأثير على الحق في الغذاء، في جميع الإجراءات السياساتية المتعلقة بالمناخ، مثل المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، وتقييمات الاحتياجات المتعلقة بالخسائر والأضرار، والخطط الوطنية لإدارة الكوارث، بموازاة مع ضمان المشاركة الهادفة للأشخاص الأكثر تضرراً من تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي في العمليات ذات الصلة⁽³⁹⁾.

جيم - معالجة أدوار ومسؤوليات مؤسسات الأعمال التجارية فيما يتعلق بتأثيرات المناخ على التمتع الكامل والفعال بالحق في الغذاء

21- تنص المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان على أن الدول يجب أن تكفل تقييد مؤسسات الأعمال التجارية بحقوق الإنسان ضمن إقليمها و/أو ولايتها الإقليمية، بما في ذلك من خلال ضمان فعالية السياسات والتشريعات واللوائح التنظيمية والفصل في القضايا المثارة. وينبغي

(35) ILO, document MEDWAF/2023/4.

(36) FIAN International, "A just transition to agroecology" (2023).

(37) International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, art. 8.

(38) WFP, "Linking disaster risk financing with social protection: an overview of concepts and considerations" (2023), p. 2.

(39) انظر إعلان الإمارات بشأن المنظومات الغذائية المرنة والزراعة المستدامة والعمل المناخي (انظر <https://www.cop28.com/en/food-and-agriculture>).

للدول أن تبين بوضوح أنها تنتظر من جميع مؤسسات الأعمال التي تتخذ من إقليمها مقراً لها و/أو الخاضعة لولايتها أن تحترم حقوق الإنسان في جميع عملياتها⁽⁴⁰⁾. وفي السياق المناخي، يشمل التزام الدول بحماية حقوق الإنسان من التأثيرات الناشئة عن الأنشطة التجارية واجب الحماية من التأثيرات المناخية المتوقعة، بما في ذلك على صعيد الحق في الغذاء⁽⁴¹⁾.

22- وبالنظر إلى أن التأثيرات المناخية أضحت أمراً ملموساً وإلى الطابع العابر للحدود الذي يتسم به نشاط الشركات، فمن الأهمية الحاسمة بمكان أن تنقيد الدول بالالتزامات التي تقع عليها خارج ولايتها الإقليمية فيما يتصل باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في سياق الأضرار المحتملة المرتبطة بالأنشطة التجارية⁽⁴²⁾. والدول مطالبة باتخاذ خطوات لمنع ضلوع الشركات التي يوجد مقرها في أراضيها و/أو المشمولة بولايتها الإقليمية في انتهاكات لحقوق الإنسان خارج حدودها الإقليمية⁽⁴³⁾. وكما ذكرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتبع التزامات الدول خارج حدودها الإقليمية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أن الالتزامات المنصوص عليها في العهد لم تُقيد في بأي أحكام مرتبطة بالإقليم أو الولاية الإقليمية⁽⁴⁴⁾. وتقع على الدول التزامات في مجال حقوق الإنسان تتجاوز حدودها الإقليمية، مما يتطلب آليات تنظيمية تكفل - حسبما تتبناه سلطات كل دولة - ألا تعوق مؤسسات الأعمال التجارية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول التمتع بالحقوق في بلدان أخرى⁽⁴⁵⁾. وينبغي أن يكون احترام الحقوق بوصفها جزءاً من سيادة القانون عنصراً أساسياً من الواجب الائتماني الذي يقع على مؤسسات الأعمال التجارية والمستثمرين، ومن سياسات الدول وأنظمتها عبر الحدود، بما يسري على سلاسل القيمة بأكملها. وينبغي للدول أن تتخذ تدابير لضمان تقييد الشركات والمستثمرين بالحقوق، ولمحاسبتهم عند وقوع انتهاكات، بما في ذلك فيما يتصل بالتأثيرات المناخية. وينبغي أن يُسترشد في هذا التنظيم بمبدأ إلزام الملوث بجبر الضرر، وبيانات الانبعاثات الحالية والسابقة، التي تبين أن ما تنتجه الأعمال التجارية من انبعاثات غازات الدفيئة يتركز بدرجة كبيرة في عدد قليل من الكيانات. فعلى سبيل المثال، أحرقت 100 مؤسسة أعمال تجارية أو مكنت جهات أخرى من أن تحرق كمية من الوقود الأحفوري نتج عنها انبعاثات تفوق 70 في المائة من الانبعاثات العالمية بين عامي 1988 و2017⁽⁴⁶⁾.

23- وفي قطاع الأغذية، لاحظ المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء أن المزارعين يعتمدون على مدخلات باهظة الثمن تقدمها حفنة من شركات الكيماويات الزراعية، التي تسيطر أربع منها على 60 في

(40) Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, "Information note on climate change and the Guiding Principles on Business and Human Rights" (June 2023), p. 4

(41) المرجع نفسه. انظر أيضا، Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Human rights, climate change and business: key messages"، متاح في

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/materials/KMBusiness.pdf>

(42) Committee on Economic, Social and Cultural Rights, general comment No. 24 (2017), paras. 25–37

(43) المرجع نفسه، الفقرة 26.

(44) Olivier De Schutter and others, "Commentary to the Maastricht principles on extraterritorial obligations of States in the area of economic, social and cultural rights"، المرجع نفسه، الفقرة 27. انظر أيضا *Human Rights Quarterly*, vol. 34, No. 4 (2012)

(45) Committee on Economic, Social and Cultural Rights, general comment No. 26 (2022), para. 42

(46) انظر *Economist Impact*, 10 October 2022, "Holding polluting sectors accountable for the climate crisis".

المائة من سوق البذور العالمية و75 في المائة من السوق العالمية لمبيدات الآفات⁽⁴⁷⁾. وينبغي للدول أن تحمّل مؤسسات الأعمال التجارية المسؤولية عن أي سلوكيات ممانعة للمنافسة بسبب هيكل السوق القائمة على احتكار القلة، مما قد يحد من الوصول إلى الأسواق والقدرة على تحمل تكاليف المدخلات الرئيسية لإنتاج الأغذية، بما في ذلك من جانب صغار المنتجين والفلاحين. وفيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ينبغي أن تشمل التدابير الرامية إلى حماية الحق في الغذاء أيضاً لوائح تنظيمية لتثبيط نفوذ الشركات غير المبرر في المجالات السياسية والتنظيمية ذات الصلة، والحد من التمويه الأخضر وتعزيز الشفافية، بما في ذلك على صعيد الانبعاثات، والنظام الغذائي والتغذية، ومبيدات الآفات⁽⁴⁸⁾. وفي سياق الحوكمة الغذائية والمناخية، التي تشمل مثلاً مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، ينبغي للدول أن تضمن المشاركة الهادفة للأشخاص الأكثر تضرراً من تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. وعلى صعيد القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، خلص فريق الخبراء الدولي المعني بالمنظومات الغذائية المستدامة إلى أن القوة غير المتناسبة لبعض المنتجين والشركات، والافتقار إلى الشفافية في السوق، وقصور التنظيم، وممارسات المضاربة، تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية⁽⁴⁹⁾. وتسهم الصدمات المناخية وتسعير الوقود الأحفوري، الذي يرتبط أيضاً بتكاليف النقل، في ترسيخ غيبش دائم من عدم اليقين في الأسواق العالمية⁽⁵⁰⁾. ونظراً لانهيار المرونة في الطلب على الأغذية، تتأثر البلدان المستوردة الصافية للأغذية، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو خاص بالزيادات في أسعار الأغذية⁽⁵¹⁾. ولمواجهة هذه المخاطر، ينبغي للدول أن تنظم أسعار المواد الغذائية الأساسية وأن تتخذ تدابير لتقادي المضاربة التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتعرض الأمن الغذائي للخطر.

24- وتقع على مؤسسات الأعمال من جانبها، بما في ذلك مؤسسات الأعمال التجارية الزراعية، مسؤولية احترام حقوق الإنسان، مما يعني أن عليها أن تتجنب التعدي على حقوق الإنسان الواجبة للأخريين وأن تعالج التأثيرات الضارة بحقوق الإنسان التي تتحمل مسؤولية في حدوثها، بما في ذلك الآثار المتعلقة بتغير المناخ والأغذية⁽⁵²⁾. ويجب أن تشمل التدابير التي تتخذها الشركات للوفاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان العناية الواجبة بحقوق الإنسان على نحو يغطي سلسلة القيمة بأكملها، بما يشمل تقييمات التأثير المراعية لتغير المناخ والحق في الغذاء⁽⁵³⁾.

25- وكما هو مسلم به في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تقع على الدول ومؤسسات الأعمال التجارية على حد سواء أدوار ينبغي أن تؤديها في كفالة الوصول إلى سبل انتصاف فعالة إزاء الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان، بما يشمل التأثير الضار لتغير المناخ على

(47) A/HRC/49/43، الفقرة 18.

(48) Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, "Information note", p. 4. انظر أيضاً A/HRC/48/61.

(49) انظر "Another perfect storm?"، International Panel of Experts on Sustainable Food Systems.

(50) المرجع نفسه.

(51) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Environment Review 2021: Trade-Climat Readiness for Developing Countries* (New York, United Nations, 2021), p. 23.

(52) Guiding Principles on Business and Human Rights, principle 11; and Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, "Information note", p. 5.

(53) Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, "Information note", p. 5. وA/HRC/53/47، الفقرة 57.

التمتع بالحق في الغذاء⁽⁵⁴⁾. ويجب على الدول أن تتخذ الخطوات المناسبة لكي تكفل، من خلال الوسائل القضائية أو التشريعية أو الإدارية أو غيرها من الوسائل المناسبة، مساءلة المؤسسات التجارية المسؤولة عند حدوث انتهاكات للحق في الغذاء. وحيثما تتسبب هذه المؤسسات في إلحاق أضرار بحقوق الإنسان أو تسهم فيها، بما في ذلك من خلال تصرفات فروعها والمتعاقدين معها والشركات الأجنبية المنتسبة إليها، ينبغي لها أن تشارك بنشاط في معالجة الضرر.

26- وثمة حاجة أيضاً إلى إعمال قدر أكبر من المساءلة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أولئك الذين يتناولون موضوع الأنشطة التجارية وتأثيراتها. وفي عام 2022، قُتل ما لا يقل عن 448 من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين، واختفى منهم 33 شخصاً، علماً أن العديد منهم ينتمون إلى الشعوب الأصلية أو المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي أو فئة الفلاحين وصغار المزارعين، وكان نصفهم تقريباً قادة في أوساط الفلاحين ومدافعين عن الأرض والبيئة، وهما موضوعان يتداخلان مع الحق في الغذاء⁽⁵⁵⁾. ويجب على الدول ومؤسسات الأعمال أن تضمن عدم تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان لأي تهديدات أو مضايقات أو أعمال انتقامية⁽⁵⁶⁾.

دال - تعبئة التمويل وتعزيز السياسات الاقتصادية والتجارية لإعمال الحق في الغذاء في سياق تغير المناخ

27- تقع على عاتق الدول التزامات بالتعاون على الصعيد الدولي لإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء والبيئة الصحية والتنمية. وتمتد هذه الالتزامات لتشمل اتخاذ تدابير فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية والدولية لحماية الحق في الغذاء من الآثار المناخية الضارة. وتذكر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 12 (1999) أن الحق في الغذاء يستتبع التزاماً بعدم اتخاذ أي تدابير تؤدي إلى منع الوصول إلى الغذاء، بما في ذلك على صعيد التشريعات والمعاهدات. وينبغي للدول أن تصلح الاتفاقات والسياسات القائمة في مجالي التجارة والاستثمار، فضلاً عن آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، لضمان دعمها للتشريعات والسياسات التي تحمي حقوق الإنسان والبيئة وعدم تقييدها⁽⁵⁷⁾.

28- وينبغي أن تكون البلدان التي ترغب في الانتقال نحو منظومات غذائية محلية أكثر استدامة أو تحقيق الاكتفاء الذاتي أو تنوع اقتصاداتها قادرة على اعتماد التدابير ذات الصلة، حسب الاقتضاء⁽⁵⁸⁾. وفي إطار القواعد التجارية القائمة، ينبغي أن يتاح للبلدان النامية الحيز السياسي والمرونة اللازم لتقديم

(54) Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, "Information note", p. 7.

(55) United Nations, "Guidance note for United Nations resident coordinators and country teams: supporting Governments to better respect, promote and protect environmental human rights defenders", (2023), p. 2.

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/information-materials/SGC2A-EHRDs-Guidance-Note-Nov-2023-web.pdf>. انظر أيضاً *Global Witness, Standing Firm: The Land and Environmental Defenders on the Frontlines of the Climate Crisis* (2023).

(56) Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, "Information note", p. 8.

(57) المرجع نفسه، الصفحة 5.

(58) Ha-Joon Chang, *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London and New York, Anthem Press, 2003).

إعانات إلى صغار المنتجين وغيرهم أو فرض حواجز على الواردات لحماية الحق في الغذاء⁽⁵⁹⁾. ويدعو المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة الدول إلى النظر في الإلغاء التدريجي للإعانات التي لها تأثيرات ضارة على الحقوق، مثل إدامة عدم المساواة، بما في ذلك عن طريق منح امتيازات للمؤسسات الزراعية الكبيرة أو المؤسسات التي تنتج النفايات. وفيما يتعلق بسياسات الاستثمار، يشير المقرر إلى أن الدول ينبغي أن تكفل تضمين معاهدات الاستثمار التزامات واجبة التنفيذ في مجال حقوق الإنسان تقع على المستثمرين الأجانب من أجل صون الحق في الغذاء والبيئة الصحية، ومرونة تتيح للبلدان النامية وضع السياسات اللازمة، فضلاً عن تدابير بشأن الشفافية وإشراك الجمهور في عمليات التفاوض، فضلاً عن التقليل إلى أدنى حد من تسويات المنازعات بين المستثمرين والدول على نحو يؤثر سلباً على الحقوق⁽⁶⁰⁾.

29- ويمكن للسياسات الداعمة للتنوع الاقتصادي أن تساعد في تشتيت المخاطر الاقتصادية وتوفير هامش لتفادي تأثير المناخ على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وتوافره. وينص اتفاق باريس على بناء قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية على التحمل، بما في ذلك من خلال التنوع الاقتصادي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، كجزء من سياسات التكيف الممكنة (المادة 7(9)(ه)). ومن التدابير المراعية للمناخ التي يُمكن التعويل عليها في سياق التنوع الاقتصادي توجيه استثمارات أكبر صوب اقتصادات غذائية محلية وإقليمية أقوى وأكثر تنوعاً، وحماية إنتاج أغذية الكفاف، وإعادة إدخال أصناف الأغذية المحلية. وفي ضوء انتقال مخاطر تغير المناخ إلى الزراعة والمنظومات الغذائية، تظل الدول مطالبة بأن تبتعد عن السياسات التجارية التي تشجع الاعتماد المفرط على الواردات الغذائية أو المحاصيل النقدية الموجهة نحو التصدير⁽⁶¹⁾. ومن شأن الاعتماد المفرط على الأغذية المستوردة أن يشكل تهديداً للأمن الغذائي المحلي في حالة حدوث صدمات في أسواق الأغذية الأجنبية، بما في ذلك بسبب المخاطر المناخية المتعددة التي لا يمكن التنبؤ بها وتقلبات أسعار الصرف، الأمر الذي يمكن أن يقلص القدرة على تحمل تكلفة الأغذية المستوردة. وقد تبين أن الاستغناء عن المنظومات الغذائية المحلية والاعتماد على الواردات كسبيل للحصول على المواد الغذائية الأساسية غالباً ما يسهم في انعدام الأمن الغذائي وانخفاض فرص الحصول على الأغذية التي تلبى احتياجات الإنسان التغذوية⁽⁶²⁾. ولتعزيز السيادة الغذائية للشعوب الأصلية والمحلية وضمان استدامة إنتاج الأغذية والنظم الإيكولوجية في الأجل الطويل، ينبغي للدول أن تلغي تدريجياً التدابير والسياسات التي تحمي كبار منتجي المحاصيل النقدية الذين يستخدمون أساليب زراعية غير مستدامة. وبدلاً من ذلك، ينبغي للدول أن تحمي ممارسات إنتاج الكفاف المستدامة بيئياً والمسؤولة اجتماعياً، وأن تنفذ التدابير ذات الصلة تدريجياً مع الحرص بصورة منهجية على مراعاة التداعيات السلبية المحتملة التي قد تؤثر في أسعار الأغذية وتمس بأضعف الفئات.

30- وينبغي للسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية ألا تمس بحماية الحق في الغذاء وإعماله، بل أن تدعمهما، بما في ذلك فيما يتصل بالتنوع البيولوجي والحصول على البذور والأنواع النباتية والقدرة على

FAO, United Nations Development Programme and UNEP, *A Multi-Billion-Dollar Opportunity: Repurposing Agricultural Support to Transform Food Systems* (Rome, 2021) (59)

انظر A/78/168 (60)

UNCTAD, *Trade and Environment Review 2021*, p. 40 (61)

Carmen G. Gonzalez, "Food justice: an environmental justice critique of the A/78/185، الفقرة 20"، in *International Environmental Law and the Global South*, Shawkat Alam and others, eds. (New York, Cambridge University Press, 2015), p. 415 (62)

تحمل تكاليفها وحقوق الإنسان ذات الصلة⁽⁶³⁾. وشددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الفقرة 35 من تعليقها العام رقم 17 (2005)، على أن للملكية الفكرية وظيفة اجتماعية وأن من واجب الدول منع الارتفاع غير المعقول لتكلفة بذور النباتات أو غيرها من وسائل إنتاج الأغذية التي يمكن أن تقوّض الحق في الغذاء، من بين أمور أخرى. ويمكن أن توفر حقوق الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع أو حقوق مربي النباتات، حوافز لتطوير بذور تنتج غلات أعلى أو تتسم بخصائص محددة من شأنها تحسين إدارة الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي الزراعي. وفي حين أن هذا الجانب يمكن أن يعزز تعبئة الموارد من جانب القطاع الخاص من أجل النهوض بالزراعة القادرة على تحمل المناخ، فقد أثّرت أيضاً شواغل بشأن عدم تقاسم فوائد التقدم العلمي على نحو منصف وإسهام حقوق الملكية الفكرية في عرقلة أعمال الحق في الغذاء بدلاً من أن تساعد عليه. وأثار المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء شواغل من أن بعض المعايير الدولية، مثل الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة لعام 1991، قد تؤدي إلى إعادة تأطير حقوق المزارعين المتعلقة بحفظ البذور واستخدامها وتبادلها⁽⁶⁴⁾. وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير لحماية الحقوق والمعارف المتصلة بالأغذية، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات المحلية وغيرهم من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية، تماشياً مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وينبغي أن تكون تدابير التكيف، مثل تلك المتعلقة بتطوير أصناف غذائية قادرة على التكيف مع المناخ، معززة لحقوق الإنسان وقائمة على تلك المعارف، وفقاً لما ينص عليه اتفاق باريس (المادة 7(5)).

31- ومن الأمور التي تبيّن محدودية الحيز المالي المتاح، يُذكر أن 52 بلداً نامياً، تضم أكثر من 40 في المائة من أفقر سكان العالم، تعاني من مديونية حرجة. ويضطر العديد منها إلى الاعتماد على التمويل المكلف القائم على السوق⁽⁶⁵⁾. ويقضي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الدول الأطراف أن تزيد إلى أقصى حد من الموارد التي تخصص للإعمال التدريجي لحقوق الإنسان من خلال المساعدة والتعاون الدوليين. ولتأمين حيز مالي أوسع للاستثمارات الضرورية في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنفاق الاجتماعي في البلدان الأكثر تضرراً من تغير المناخ، ينبغي للدول ومقدمي تمويلات التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، زيادة التمويل الدولي القائم على المنح والموجه للعمل المناخي والأمن الغذائي في البلدان المتقلبة بالديون، وضمان أن يتيح التمويل توسيع الحيز المالي وأن يُسخر لمنفعة الفئات المهمشة والضعيفة. وينبغي تعبئة هذه الأموال وإدارتها وصرفها بطريقة تضمن احترام حقوق الإنسان، مسترشدة بالمبادئ المذكورة آنفاً المتمثلة في التضامن، والعدالة المناخية، والإنصاف، وإلزام الملوث بجبر الضرر، والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، واختلاف القدرات، من بين مبادئ أخرى.

32- وعموماً، تشمل التدابير الأخرى المتصلة بالحيز المالي التي ينبغي استكشافها إتاحة الوصول إلى الموارد المالية في الوقت المناسب وبشروط ميسرة ومنخفضة التكلفة، وتأجيل سداد الديون والغاؤها في

(63) Pierre Marie Dupuy and Jorge E. Viñuales, *International Environmental Law*, 2nd ed. (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2018), p. 242. انظر أيضاً [A/HRC/49/43](#)؛ و Vandana Shiva, *Protect or Plunder? Understanding Intellectual Property Rights* (London and New York, Zed Books, 2001).

(64) الوثيقة [A/HRC/49/43](#)، الفقرة 32.

(65) Inter-Agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development .Report 2023: Financing Sustainable Transformations* (United Nations publication, 2023), p. 124

حالات المديونية الحرجة الشديدة⁽⁶⁶⁾. ويمكن أن يوفر تمويل الحماية الاجتماعية القائم على المنح السيولة لضمان تمتع المجتمعات المحلية التي تعيش أوضاعاً هشة بالحماية الاقتصادية، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ. ويمكن أيضاً للجهود المبذولة من أجل تعبئة الموارد اللازمة لحماية الحق في الغذاء أن تشمل إجراءات من قبيل تحفيز أهداف التنمية المستدامة في مجال التصدي للجوع وتعزيز العمل المناخي وغيرها من التدابير المقترحة في إطار مبادرة بريدجتاون، من قبيل إجراءات الدعم الفوري للسيولة، والمخصصات القائمة على المنح لمعالجة الخسائر والأضرار، وتمويل ذلك مثلاً من رسوم عادلة على إنتاج الوقود الأحفوري أو ضرائب كربون على الحدود⁽⁶⁷⁾.

هاء - تعزيز البيئات النظيفة والصحية والمستدامة والنهوض بسياسات منصفة في مجال الأراضي لصون الحق في الغذاء

33- توفر العناصر المترابطة للحق في بيئة صحية، بما في ذلك المناخ المأمون والمستقر، والنظم الإيكولوجية السليمة، والتنوع البيولوجي، والبيئة الخالية من السموم، والهواء والماء النقيان، أساساً لا غنى عنه لإنتاج غذائي صحي ومستدام. والغذاء الصحي والمستدام هو أيضاً عنصر يشكل صلب الحق في بيئة صحية، وكلاهما مهدد بأزمة الكوكب الثلاثية الأبعاد المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. وينبغي للدول أن تكفل، في سياق التدابير الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من تأثير المناخ على الحق في الغذاء، اتساق سياساتها مع التزاماتها بحقوق الإنسان الأخرى المترابطة والمتداخلة، بما في ذلك الحق في بيئة صحية والحقوق المتعلقة بالأراضي والأقاليم والموارد.

34- وبوجه عام، يمكن أن يكون للأساليب الزراعية الصناعية غير المتجددة التي تعتمد على الزراعات الأحادية والمدخلات الكيميائية، إضافة إلى التأثيرات المذكورة أعلاه، آثار بيئية ضارة شديدة وطويلة الأجل، مما يمس بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويمكن أن يتسبب الإنتاج الصناعي للأغذية في تدهور التربة وتقليص إنتاجيتها وقدرتها على احتجاز الكربون⁽⁶⁸⁾. وكثيراً ما لا تُراعى التكاليف الاقتصادية والبيئية الكاملة لهذه الممارسات، أو لا تُقدّر حق قدرها، بما في ذلك تدهور قاعدة الموارد الطبيعية للبلدان. ويمكن للدول أن تعزز البيئات الصحية والقدرة على تحمل تغير المناخ من خلال ممارسات زراعية تحسّن خصوبة التربة وتكفل السلامة الصحية والقدرة على خفض الانبعاثات وحماية التنوع البيولوجي وزيادة استبقاء المياه. وتضمنت الحصيلة العالمية الأول بموجب اتفاق باريس، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة والعشرين، دعوة إلى تنفيذ حلول تقوم على تكامل متعدد القطاعات، مثل الزراعة المستدامة، والمنظومات الغذائية المرنة، والحلول القائمة على الطبيعة، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، كجزء من نهج قطري يراعي المنظور الجنساني والتشاركي، وبما يشمل الاستعادة من أفضل المعارف العلمية المتاحة، فضلاً عن معارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية⁽⁶⁹⁾. ويمكن أن تشمل التدابير ذات

(66) United Nations, “Reforms to the international financial architecture”, Our Common Agenda Policy Brief 6 (May 2023). انظر أيضاً A/HRC/54/38، الفقرة 47.

(67) United Nations, “The SDG stimulus: scaling up long-term affordable financing for the SDGs”, انظر video, 17 September 2023; and United Nations, “With clock ticking for the SDGs, UN Chief and Barbados Prime Minister call for urgent action to transform broken global financial system”, press release, 26 April 2023.

(68) Leah Penniman, “Black gold”, in *All We Can Save: Truth, Courage and Solutions for the Climate Crisis*, Katharine K. Wilkinson and Ayana Elizabeth Johnson, eds., (New York, One World, 2021).

(69) FCCC/PA/CMA/2023/L.17، الفقرة 55.

الصلة الرامية إلى الحد من التأثير المناخي الضار بالمنظومات الغذائية أو الناتج عنها الانتقال إلى منظومات غذائية مستدامة تركز على الإنسان وترتكز على العمليات الطبيعية، بما يشمل الزراعة الإيكولوجية، والزراعة المتجددة، واستصلاح التربة، ومراعاة النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك، والاقتصادات الحيوية الدائرية، وإدارة تربية الأحياء المائية⁽⁷⁰⁾. ويمكن لهذه التدابير، إذا ما صممت بطريقة موجهة نحو تلبية احتياجات الناس والمجتمعات المحلية التي تعيش أوضاعاً هشّة، أن تحقق أيضاً منافع مشتركة في مجال الحد من الفقر وغيره من الحقوق، لا سيما عندما تدعم الشعوب الأصلية والفلاحين وصغار المزارعين والمجتمعات الريفية.

35- واعتباراً من بداية القرن العشرين، فقد نحو 75 في المائة من التنوع الوراثي النباتي، ويرجع ذلك جزئياً إلى التخلي عن الأصناف الغذائية المحلية، في مقابل توليد ما يصل إلى 75 في المائة من أغذية العالم من 12 نوعاً نباتياً و5 أنواع حيوانية فقط⁽⁷¹⁾. ولا يزال كل من تغير المناخ والاستخدام غير المستدام للأراضي، الناتج عن الإنتاج الصناعي للأغذية، يغذيان سادس انقراض كثيف يتعرض له التنوع البيولوجي، بما في ذلك التنوع البيولوجي الغذائي⁽⁷²⁾. ويؤدي تآكل التربة وتدهورها جراء استعمال مبيدات الآفات والمدخلات الكيميائية إلى تقليص غلة المحاصيل وقدرة التربة على تغذية التنوع البيولوجي وتخزين وتدوير الكربون والمغذيات والمياه⁽⁷³⁾. ويساهم النيتروجين والأمونيا المنبعثان من الأسمدة الاصطناعية على نحو كبير في ظاهرة الاحترار العالمي⁽⁷⁴⁾. وتضر المدخلات الكيميائية بصحة وسلامة البيئة والإنسان بسبب انتقالها إلى الغذاء وتأثيرها المباشر على العمال الزراعيين والمزارعين والفلاحين والمجتمعات⁽⁷⁵⁾. ومن خلال تفضيل منظومات غذائية أكثر مراعاة للتنوع البيولوجي والاختلاف والطابع المحلي واستخدام الأراضي على نحو يدعم استدامة النظم الإيكولوجية، يمكن للبلدان أن تعزز القدرة على التكيف مع المناخ ومقاومة مسببات الأمراض والآفات، مما يساعد بدوره على ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل⁽⁷⁶⁾. ويمكن أن تساعد الممارسات الزراعية الإيكولوجية والتجديدية والتناوبية والعضوية والبيولوجية وغيرها من الممارسات الزراعية المستدامة في تقليل المدخلات الكيميائية، وفصل المنظومات الغذائية عن المدخلات الملوثة المرتبطة بالوقود الأحفوري - مثل الأسمدة، وإنتاج أغذية صحية⁽⁷⁷⁾.

Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems* (Cambridge, United Kingdom, and New York, Cambridge University Press, 2022), p. 21; and *ibid.*, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, p. 90

FAO, "Building on gender, agrobiodiversity and local knowledge: a training manual" (2006). انظر (71) See also Dan Saladino, *Eating to Extinction: The World's Rarest Foods and Why We Need to Save Them* (Jonathan Cape, 2021)

World Wildlife Fund, "What is the sixth mass extinction and what can we do about it?" (72) <https://www.worldwildlife.org/stories/what-is-the-sixth-mass-extinction-and-what-can-we-do-about-it>

FAO, *The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture: Systems at (73) Breaking Point – Synthesis Report 2021* (Rome, 2021), p. 23

UNEP, "Four reasons why the world needs to limit nitrogen pollution", 16 January 2023 (74)

A/76/237، الفقرتان 12 و18. (75)

Vandana Shiva, *Agroecology and Regenerative Agriculture: Sustainable Solutions for Hunger, (76) Poverty, and Climate Change* (Synergetic Press, 2022)

A/HRC/16/49، الفقرة 31. (77)

36- وفيما يتعلق بالتلوث، لا تتيح الكيماويات الزراعية المستخدمة في نظم الإنتاج الغذائي الصناعي عموماً سوى حلول قصيرة الأجل - بدلاً من الحلول الطويلة الأجل - لإشكالية انعدام الأمن الغذائي وتلوث البيئة، مما يضعف القدرة على التحمل في المجال الزراعي ويجعل المزارع أكثر عرضة لصدمة تغير المناخ⁽⁷⁸⁾. ولا تقاس الإنتاجية الصناعية عادة بمقياس صحة الإنسان والبيئة، بل تقاس حصراً بالنتائج السلبي والنمو الاقتصادي⁽⁷⁹⁾. ولا يترجم حاصل الإنتاج والنمو بالضرورة إلى غذاء كاف أو مغذٍ أو صحي أو مقبول ثقافياً للناس، في مقابل ما تنطوي عليه المدخلات الكيماوية ذات الصلة من أضرار بالصحة. ولا يمثل إنتاج الأغذية على نحو غير مأمون وغير مستدام حلاً سليماً من الناحية العلمية أو حلاً متوافقاً مع الحقوق من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد ممكن تأثير المناخ على الغذاء.

37- ويمثل التوزيع غير المتكافئ للأراضي والموارد، فضلاً عن تركيز ملكية الأراضي الخصبة، إلى جانب الحرمان من حيازة الأراضي، سبباً آخر رئيسياً لانعدام الأمن الغذائي والتأثر بالمناخ. وتغطي نسبة 1 في المائة من جميع المزارع أكثر من 70 في المائة من الأراضي الزراعية على الصعيد العالمي، في حين تستحوذ المزارع التي تزيد مساحتها عن 1 000 هكتار على نسبة 40 في المائة من الأراضي الزراعية⁽⁸⁰⁾. ولا تغطي المزارع الصغيرة، التي تمثل 84 في المائة من جميع المزارع، سوى 12 في المائة من الأراضي الزراعية، ومع ذلك تنتج 36 في المائة من الأغذية في العالم⁽⁸¹⁾. والأشخاص الذين لا يملكون أرضاً ويعملون في المنظومات الغذائية هم من بين أفقر الناس وأكثرهم عرضة للجوع. وثمة منحنى آخر يتمثل في أن النساء والفتيات يحصلن على فرص أقل لحيازة الأراضي وغالباً ما تكون أراضيهم الزراعية أكثر عرضة للتأثيرات المناخية الضارة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التأثير. وحرمت العديد من الشعوب الأصلية عبر التاريخ من أراضيها ومواردها وأقاليمها. وتمثل الاستعادة من الأراضي والموارد والأقاليم واستخدامها والتصرف فيها على نحو أكثر إنصافاً أمراً بالغ الأهمية لضمان الحق في الغذاء لجميع الناس ومعالجة أوجه عدم المساواة والتمييز القائمة. وتماشياً مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، يجب على الدول أن تكفل الاعتراف القانوني بأراضي هذه الفئة ومواردها وأقاليمها وتسهر على حمايتها، بما يشمل الأراضي والموارد والأقاليم التي تعتمد عليها هذه الشعوب في منظوماتها الغذائية، وينبغي أن تعمل الدول مع هذه الشعوب على إصدار صكوك الأراضي وتأمين الحقوق المرتبطة بها (المادتان 26 و27)⁽⁸²⁾. وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية على أن تتخذ الدول التدابير المناسبة، في جملة أمور، لإزالة التمييز فيما يتعلق بالأراضي وإجراء إصلاحات زراعية لتيسير الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية على نطاق واسع ومنصف (المادة 17). وينبغي أن تصب تدابير الإصلاح الزراعي في توزيع أكثر إنصافاً للأراضي والموارد وفقاً لالتزامات حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات الريفية في أراضيها ومناطقها ومواردها، فضلاً عن إعادة توزيع الإيرادات التي تجنيها الشركات الكبرى من المنظومات الغذائية على نحو يشرك الفئات والمجتمعات المنتجة لها⁽⁸³⁾. ويمكن أيضاً أن يكون إصلاح الأراضي وإعادة توزيعها بدافع مجتمعي من تدابير الحد من الفقر القابلة

(78) A/76/237، الفقرة 18.

(79) A/HRC/49/43، الفقرة 17.

(80) انظر Sarah K. Lowder, Marco V. Sánchez and Raffaele Bertini, "Farms, family farms, farmland distribution and farm labour: what do we know today?", FAO Agricultural Development Economics Working Paper, No. 19-08 (Rome, FAO, 2019).

(81) المرجع نفسه؛ و FAO, "Small family farmers produce a third of the world's food", 23 April 2021.

(82) انظر A/HRC/48/75.

(83) A/HRC/53/47.

للتطبيق والمشملة على فوائد مشتركة على صعيد المناخ والأمن الغذائي⁽⁸⁴⁾. وينبغي أن تكفل تدابير الإصلاح الزراعي احترام الحقوق، لا سيما حق الفئات الفقيرة والهشة، بما يشمل النساء والفلاحين وصغار المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة والشعوب الأصلية والعمال الريفيين والمجتمعات المحلية، في حيازة الأراضي والموارد والاستفادة منها واستخدامها على نحو مستدام⁽⁸⁵⁾. وتجدر الإشارة إلى أن تمكين النساء والفتيات وإدماجهن يمكن أن يعزز الإنتاجية الزراعية القادرة على تحمل لمناخ⁽⁸⁶⁾. وعموماً، ينبغي للدول أن تتخذ تدابير إصلاحية لتعزيز المساواة في الحق في الأراضي والموارد وفي الاستفادة منها وحيازتها، بما يراعي على وجه الخصوص مصلحة الفئات المعرضة للتأثير الضار للمناخ على الحق في الغذاء.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

38- ينبغي أن يشكل إرساء الحق في الغذاء والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة - وهما حقان متربطان - حجر الزاوية في السياسات الاقتصادية والمناخية. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير منصفة ومعززة للحقوق في مجالات التخفيف من تغير المناخ والتكيف والتصدي للخسائر والأضرار، بما في ذلك من خلال إحداث تحول في السياسات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة. ويتوقف إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الحق في الغذاء للجميع على مواءمة التمويل والسياسات الاقتصادية والتجارية والأنشطة التجارية مع حقوق الإنسان والعدالة المناخية، عبر سلاسل القيمة وخارج الحدود الإقليمية. وفي ظل النموذج الاقتصادي الحالي، تظل المنظومات الغذائية والمناخية العالمية عالقة في حلقة مفرغة تضر بالناس والكوكب. ولئن كانت التأثيرات المناخية تسهم في تعميق انعدام الأمن الغذائي، فالاعتماد المفرط على المنظومات الغذائية الصناعية يؤدي بدوره إلى تفاقم تغير المناخ ويغذي حالة الضعف أمام تأثيرات المناخ.

39- وثمة خطوات حاسمة تتيح مجتمعة حماية حق الناس في الغذاء وحماية الكوكب، وتشمل إحداث تحول في المنظومات الغذائية العالمية، وتعزيز تعميم نظم الحماية الاجتماعية، وتحسين تنظيم الأعمال التجارية، وإدخال تغييرات معززة للحقوق على السياسات الاقتصادية والتجارية والتمويل الدولي، واعتماد ممارسات مستدامة لإنتاج الأغذية تقلل إلى أدنى حد من فقدان التنوع البيولوجي والتلوث، فضلاً عن إعادة توزيع الأراضي والموارد، وذلك في إطار جهد أوسع للانتقال نحو اقتصاد قائم على حقوق الإنسان. وتستلزم هذه الجهود أيضاً تعزيز المشاركة الشاملة للجميع والهادفة في جميع عمليات صنع القرار ذات الصلة.

باء - التوصيات

40- لمعالجة تأثيرات تغير المناخ على الأعمال الكاملة للحق في الغذاء، ينبغي للدول والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى أن تنظر في التوصيات الواردة أدناه.

(84) Frank F.K. Byamugisha, ed., *Agricultural Land Redistribution and Land Administration in Sub-Saharan Africa: Case Studies of Recent Reforms* (Washington, D.C., World Bank, 2014).

(85) FAO, "Achieving SDG 2 without breaching the 1.5 °C threshold: a global roadmap, part 1 – how agrifood systems transformation through accelerated climate actions will help achieving food security and nutrition, today and tomorrow" (Rome, 2023), p. 24.

(86) *A/HRC/41/26*، الفقرة 27؛ *A/HRC/51/28*، الفقرة 30، و *Intergovernmental Panel on Climate Change*، *Climate Change and Land*, p. 439. انظر أيضاً اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 34(2016).

41- فتماشياً مع مبادئ الإنصاف والعدالة المناخية وإلزام الملوث بجبر الضرر والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة واختلاف القدرات، ينبغي للدول أن تعتمد تدابير تخفيف تعالج المظالم وأوجه عدم المساواة والتمييز الراسخة، في الماضي والحاضر، وأن تسترشد بالمسؤوليات التاريخية إزاء تغير المناخ. وينبغي للدول أن تعتمد تدابير للحد بصورة منصفة من انبعاثات المنظومات الغذائية، بما في ذلك على صعيد الإنتاج والاستهلاك والنظام الغذائي وفقد الأغذية وهدرها. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تأخذ بزمام المبادرة في التحول بعيداً عن المنظومات الغذائية العالية الانبعاثات كجزء من جهودها الشاملة للحد من بصمتها الكربونية. وينبغي للدول أيضاً أن تنظر في سبل لحساب الانبعاثات الكامنة في التجارة والتخفيف من حدتها، بما في ذلك تجارة الأغذية. وينبغي لها كذلك أن تتحوط بصورة فعالة من مخاطر حقوق الإنسان الناجمة عن تدابير التخفيف من تغير المناخ، بما في ذلك عند تخصيص الأراضي لتدابير الانتقال الطاقوي، التي يمكن أن تعرض الحق في الغذاء للخطر.

42- ولضمان الحق في الغذاء في مواجهة الصدمات المناخية المتزايدة، التي تؤثر على نحو غير متناسب على الفئات الهشة، ينبغي للدول أن تعمل على تعميم نظم للضمان الاجتماعي تغطي مخاطر المناخ وتأثيراته. وينبغي للبلدان المرتفعة الدخل أن تدعم استثمار البلدان النامية في نظم الحماية الاجتماعية كخط دفاع أول ضد تأثير تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال التمويل الدولي. وينبغي للدول أن تحمي العمال من التأثيرات المناخية الضارة بالمنظومات الغذائية وأن تدمج التحليل الحقوقي، بما في ذلك ما يتعلق بالحق في الغذاء، في جميع السياسات المناخية.

43- وينبغي تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وتأثيراته على الحق في الغذاء. وينبغي للدول أن تبين بوضوح أنها تنظر من جميع مؤسسات الأعمال التي تتخذ من إقليمها مقراً لها و/أو تخضع لولايتها أن تحترم حقوق الإنسان في جميع عملياتها. وينبغي أن يشمل ذلك الحماية من التأثيرات المناخية المتوقعة على الحق في الغذاء الناشئة عن الأنشطة التجارية. وينبغي للدول أيضاً أن تتخذ تدابير، بما في ذلك من خلال تنظيم الأنشطة التجارية، لضمان القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، لا سيما في حالة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة أو يواجهون التهميش.

44- وينبغي لمؤسسات الأعمال التجارية أن تحترم حقوق الإنسان وأن تتصدى للتأثيرات الضارة بحقوق الإنسان التي تتحمل مسؤولية في حدوثها، بما في ذلك التأثيرات المتصلة بتغير المناخ والأغذية. وينبغي للدول والشركات ضمان الوصول إلى سبل انتصاف فعالة إزاء الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان، بما في ذلك آثار تغير المناخ الضارة بالتمتع بالحق في الغذاء، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

45- وينبغي للدول أن تتعاون على الصعيد الدولي لإعمال جميع حقوق الإنسان وأن تتخذ تدابير على صعيد السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية والدولية من أجل حماية الحق في الغذاء من الآثار الضارة لتغير المناخ. وينبغي للدول أن تعزز السياسات الداعمة للتنويع الاقتصادي للزراعة وإنتاج الأغذية، الأمر الذي يمكن أن يزيد من القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وينبغي للدول أن تضمن ألا تضر السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية بالحق في الغذاء وأن تتخذ تدابير لحماية حقوق ومعارف الشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات المحلية وغيرها فيما يتصل بالغذاء.

46- وينبغي للدول والجهات الممولة للتنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تزيد من حجم التمويل الدولي القائم على المنح الذي ترصده للعمل المناخي والأمن الغذائي، لا سيما في البلدان المثقلة بالديون. ومن شأن هذا الدعم أن يساعد، في جملة أمور، على توسيع الحيز المالي للبلدان بما يتيح لها الاستثمار في تحقيق الانتقال العادل. وينبغي توجيه تمويل التنمية، بما يشمل دعم استثمارات البلدان في الضمان الاجتماعي، صوب الإجراءات التي تعود بالفائدة على الفئات المهمشة والضعيفة.

47- وكجزء من الجهود الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي الطويل الأجل للجميع، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتخفيف من الانبعاثات، ينبغي للدول أن تسعى جاهدة إلى الانتقال صوب منظومات غذائية مستدامة تركز على الإنسان وترتكز على العمليات الطبيعية، بما يشمل الزراعة الإيكولوجية، والزراعة المتجددة، واستصلاح التربة، ومراعاة النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك، والاقتصادات الحيوية الدائرية، وإدارة تربية الأحياء المائية. وينبغي للدول أن تتخذ تدابير لحماية التنوع البيولوجي لمصادر الأغذية ونظمها وأن تعترف بحق الناس، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الشعوب الأصلية والفئات التي تعيش ظروف الفقر والضعف، في حياة أراضيها وأقاليمها ومواردها والاستفادة منها واستخدامها على نحو مستدام. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير الإصلاح الزراعي التي تعزز التوزيع الأكثر إنصافاً للأراضي والموارد وفقاً للالتزامات حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات الريفية.